الخميس 26 مارس 2020 الموافق 1 شعبان 1441 العدد 12.499

الاتحاد الاشتراكي Al Ittihad Al Ichtiraki

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

إصابة 11 طبيبا مغربيا بكورونا، 7 بالدار البيضاء، اثنان بالرباط واثنان في تطوان

97 حالة وافدة و73 حالة محلية

85 في المئة من حالات الإصابة بسيطة و43 في دائرة الخطر واللائحة مرشحة لمزيد من الارتفاع

وحيد مبارك

يواصل فيروس كورونا المستجد تسجيل حالات إصابات مؤكدة جديدة ببلادنا، بالرغم من التدابير الوقائية المتخذة للحيلولة دون انتشار عدواه، إذ سجلت بلادنا إصابة 11 طبيبا، 7 بالدار البيضاء، اثنان بالرباط واثنان في تطوان.

وعرف الأسبوع الثالث الذي ودعناه ومطلع الأسبوع الرابع، من الزمن الوبائي، الذي تمر منه بلادنا، إضافة عشرات الحالات إلى لائحة المرضى، والانتقال من الإصابات الفردية التي تم تسجيلها في الأسبوعين الأول والثاني إلى الإصابات الجماعية، حيث تم خلال الأسبوع الفارط تسجيل 98 حالة إصابة مؤكدة، في حين تم خلال يومين اثنين من مطلع الأسبوع الجاري تسجيل 37 حالة. وتوزعت الإصابات المسجلة ما بين 97 حالة وافدة بنسبة 57 في المئة، و 73 حالة إصابة محلية بنسبة 43 في المئة، وذلك إلى غاية مساء الثلاثاء 24 مارس، 85 في المئة منها تم وصفها بكونها بسيطة، و 15 في المئة اعتبرت نسبيا متطورة أو خطيرة، مع تسجيل حالة وفاة جديدة مقابل شفاء سيدة تبلغ من العمر 80 سنة.

وفي مدينة الدارالبيضاء التي أكدت وزارة الصحة أن عدد المصابين فيها يبلغ 41 مصابا، إلى غاية مساء أول أمس الثلاثاء، علمت «الاتحاد الاشتراكي»، أنه يوجد 8 مرضى بمستشفى مولاي يوسف، يتلقون جميعهم العلاجات الضرورية في انتظار تعافيهم، في حين يوجد 13 مصابا بمستشفى سيدي مومن الذي تم تخصيصه لاستقبال مرضى كورونا المستجد، مع تجهيزه بمعدات متطورة في الإنعاش بدعم من القطاع الصحي الخاص، والذي استقبل حالة جديدة قادمة من مستشفى الحسني يوم الاثنين. وتتميز الحالات المتواجدة بكل من مستشفى مولاي يوسف وسيدي مومن بالاستقرار، في حين أن الحالات الصعبة تتواجد بمستشفى ابن رشد على مستوى مصالح الإنعاش، إذ بحسب مصادر «الاتحاد الاشتراكي»، يتواجد 10 مرضى بالمصلحة رقم 27، ومريضان اثنان، إلى غاية مساء الثلاثاء، بالمصلحة 11 التي تتوفر على 17 سريرا، كما تم تجهيز المصلحة 17 قبالة المركب الجراحي بعشر أسرّة، ثم قاعة الاستيقاظ بـ 12 سريرا، استعدادا لأسوأ السيناريوهات، علما بأن هذه الأسرّة تظل غير كافية، وهو ما دفع إلى تعزيز مساهمة وانخراط القطاع الخاص، وذلك بوضع 5 مصحات على أهبة الاستعداد لإمكانية استقبال حالات تأكدت إصابتها، للمساهمة في علاج المرضى، إضافة إلى مؤسسة صحية «شبه خاصة» بالدار البيضاء التي مرت منها هي الأخرى حالات مرضية.

الحالة الحرجة ترقد بقسم الانعاش بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء

> 5 كمامات جراحية لأطباء مختصين في الإنعاش إلى أجل غير مسمى

التعبئة للمرحلة المقبلة، التي تشير التقديرات، وفقا لمصادر «الاتحاد الاشتراكي»، إلى إمكانية ارتفاع أعداد المصابين خلالها، خاصة إذا لم يتقيد جميع المواطنين بالإجراءات الاحترازية وتطبيق ما تقتضيه وضعية الطوارئ الصحية، دفعت المديرية الجهوية لوزارة الصحة بجهة الدارالبيضاء سطات، إلى مطالبة المندوبات والمندوبين، بموافاتها بلائحة الأطر الطبية والتمريضية على صعيد الجهة، الذين يمكن الاعتماد عليهم، من أجل جدولتهم في إطار إعادة الانتشار داخل النفوذ الترابي للجهة، لدعم الموارد البشرية داخل المستشفيات التي تقدم العلاجات لمرضى كوفيد 19. وأكدت المديرية الجهوية في مراسلة بهذا الخصوص، أن هذه الخطوة تأتي تحضيرا للسيناريوهات التي قد تعيشها المستشفيات بالجهة خلال المرحلة المقبلة، إذ من المتوقع أن تعرف ضغطا كبيرا، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود والتآزر والتحلي بنكران الذات من طرف مهنيي الصحة.

وتأكد خلال الأيام الأخيرة حجم الخصاص الكبير في الأطقم الطبية وكذا التمريضية، التي يمكن الاستعانة بخدماتها في مواجهة فيروس كورونا المستجد، خاصة بعد أن تم الشروع في إعداد مستشفيات إضافية من أجل اللجوء إليها وقت الحاجة، كما هو الشأن بالنسبة لمستشفى مديونة، على سبيل المثال لا الحصر، هذا في الوقت الذي وجهت فيه الأطر الصحية، أطباء وممرضين، نداءات لتمكينهم من وسائل الوقاية، خاصة الكمّامات الطبية، التي يُمنح عدد قليل منها لمن يتواجدون في الخطوط الأمامية، كالمستعجلات ومصالح الإنعاش، وفقا لمصادر «الاتحاد الاشتراكي»، حيث توصلت طبيبة متخصصة في الإنعاش بمستشفى عمومي في الدارالبيضاء يوم الاثنين بخمس كمامات لاستعمالها لمدة مفتوحة غير محدودة، في حين تم تسليم الباقي كمامات جراحية عادية، كما هو الحال بالنسبة للأطباء والممرضين في باقي المصالح الأخرى، وحتى في المراكز الصحية، حيث تم تخصيص كمّامتين في اليوم الواحد لكل طبيب وممرض، بينما اشتكى آخرون من عدم وجود نظارات للوقاية ونفاد المحاليل المعقّمة، حيث يتم اللجوء إلى الماء والصابون لتطهير الأيادي.

معاناة مهنيي الصحة لا تقف عند هذا الحدّ، بل تشمل عملية التنقل التي تتم في ظروف صعبة، وبوسائل نقل عمومية أو على متن سيارات الأجرة، علما بأن هناك من يأتي إلى الدارالبيضاء من خارجها، مما يرفع من منسوب الأعباء الملقاة على الأطر الصحية، ويعرّض غيرهم لإمكانية انتقال العدوى، خاصة أسرهم، مما يجعلهم يناشدون المسؤولين لتمكينهم من أماكن للإيواء في ظروف حسنة، حتى يواصلوا تأدية واجبهم، المفتوح على كل المخاطر، على غرار ما تم القيام به من مبادرات في هذا الصدد، سواء في شمال المملكة أو بأكادير أو بفاس أو بسيدي قاسم، في حين لا تزال الدارالبيضاء والرباط ومراكش ومدن أخرى، تعيش صعوبات جمّة في هذا الباب.

> كمامتان جراحيتان لكل طبيب وممرض في اليوم الواحد والإقبال على المراكز الصحية لا يزال مرتفعا

تداعيات فيروس كورونا المستجد على بلادنا، طالت مجال التبرع بالدم، إذ تراجع عدد المتبرعين في حين تواصل الطلب على المراكز المختصة، مما خلق حالة اضطراب كبيرة، بهدف تأمين الاحتياجات اليومية من الدماء للمرضى الذين يكونون في حاجة إليها. وأكد الدكتور محمد بنعجيبة، مدير المركز الوطني لمبحث وتحاقن الدم، في تصريح لـ «الاتحاد الاشتراكي»، أن عملية التبرع بالدماء تقلصت بحوالي النصف مقارنة بالسابق، مشددا على أن هناك حاجة ماسة إلى 800 متبرع في اليوم، وهو ما يستوجب استمرار المواطنين والمواطنات في التبرع بدمائهم من أجل إنقاذ حياة آخرين، مبرزا أن كل التدابير الوقائية قد تم اتخاذها على صعيد المراكز المختصة، لحماية المتبرعين خلال عملية التبرع التي تتطلب دقائق معدودة، لكنها تمنح أفقا جديدا للحياة لمن هم في حاجة إلى هذه المادة الحيوية التي لا يتم تصنيعها ولا تتوفر إلا بالتبرع.

من جهتها دعت مديرة المركز الجهوي لتحاقن الدم بالدارالبيضاء، إلى تقليص المصحات للتدخلات الجراحية غير المستعجلة من أجل تخفيف الضغط على المركز وتخفيض الطلبات التي تخص الدم، على أن تخصص للحالات المستعجلة، مبرزة أن المركز كان يوفر حوالي 600 كيس في اليوم الواحد للحاجيات الصحية من الدم على صعيد الجهة، إلا أنه وأمام الوضع الذي تعيشه بلادنا، تراجع هذا الرقم إلى ما بين 200 و 250 كيسا، كما انخفضت نسبة «مداخيل» الدم في الأسبوع إلى 700 في الوقت الذي كانت تقدر بحوالي 1200، وهو الرقم الذي يتقلص ويتراجع معه المخزون. والتمست المتحدثة من المتبرعين الاستمرار في عمليات التبرع، مؤكدة أن الفرق التي كانت تشارك في الوحدات المتنقلة التي لم يعد معمولا بها، متواجدة بالمركز لتسهيل عمليات التبرع في ظرف زمني وجيز، مع اتخاذ كل التدابير والاحتياطات الضرورية حتى تتم هذه العملية بشكل آمن.

> 8 مرضى بمولاي يوسف .. 13 بسيدي مومن والحالات الحرجة بإنعاش مستشفى ابن رشد

> مهنيون يرفعون نداء الإيواء لتفادي نقل العدوى إلى أهاليهم ويطالبون بوسائل الوقاية

> كمامتان جراحيتان لكل طبيب وممرض في اليوم الواحد والإقبال على المراكز الصحية لا يزال مرتفعا

> المؤسسات الصحية العمومية والخاصة بالدارالبيضاء تستعد لسيناريو ارتفاع أعداد المصابين والأسرّة الاستشفائية في طريقها للملء الكامل

> الالتزام بحالة الطوارئ الصحية السبيل الوحيد للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد

جزء مما تراكم في صندوق «كوفيد 19» ستعيده الدولة للمساهمين كإعفاء ضريبي !!؟

أيها المتبرعون : القانون يمنحكم الإعفاء والأخلاق تمنعكم منه ..

عماد عادل

أعلنت المديرية العامة للضرائب أن مساهمات الأشخاص الذاتيين والاعتباريين في "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد19-" تعتبر هبات تكتسي طابع مصاريف محاسبية قابلة للخصم من الحصيلة الجبائية.

وأوضحت المديرية، في بلاغ لها، أن الأشخاص الذاتيين والاعتباريين يساهمون في هذا الصندوق على شكل هبات نقدية قصد المساهمة في هذا المجهود الوطني التضامني. وفي هذا السياق، فإن هذه المساهمات تعتبر هبات تكتسي طابع مصاريف محاسبية، قابلة للخصم من الحصيلة الجبائية.

ويطرح هذا القرار الذي اتخذته وزارة المالية مجموعة من علامات الاستفهام حول مدى تحقيق الغاية النبيلة التي أحدث من أجلها هذا الصندوق، والتي تتجلى في مساعدة الدولةعلى تدبير جائحة وباء كورونا المستجد من جهة و التخفيف من حدة الخسائر التي سيلحقها بالاقتصاد الوطني من جهة ثانية، والحال أن فتح هذا الحساب في وجه هبات القطاع الخاص والأشخاص الذاتيين كان الغرض منه في الأساس، هو تخفيف العبء عن الدولة عبر تحمل الشركات الخاصة والأثرياء والمتطوعين جزءا من هذه الأعباء المالية اللازمة لمواجهة الجائحة، وهو ما استجابت له بالفعل بشكل تلقائي وبسخاء كبير، شرائح واسعة من مختلف مكونات النسيج الاقتصادي للبلاد، إلا أن قرار الحكومة إدخال هذه الهبات في خانة المصاريف المحاسبية القابلة للخصم من الحصيلة الجبائية، يعني أن الدولة ستعيد للمساهمين جزءا مما تبرعوا به على شكل إعفاءات وخصوم ضريبية ولكن هذه المرة من الميزانية العامة أي كنفقات ضريبية ستشكل عبئا إضافيا على الخزينة.

وإذا كان قرار المديرية العامة للضرائب سليما من الناحية القانونية (لأنه يستند إلى المادة 28 من المدونة العامة للضرائب والتي تقول بالحرف «إنه يخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه: I-. مبلغ الهبات النقدية أو العينية الممنوحة للهيئات المنصوص عليها في المادة 10..إلخ) فإن الأوضاع الاستثنائية التي تمر منها البلاد، وما ستخلفه من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى ميزانية الدولة بشكل خاص، تقتضي أن يتم توفير كل درهم من الأموال التي ستتاح لحسابات الخزينة لتدبير مخلفات الأزمة بشكل ناجع، لا سيما إذا كان الذين تبرعوا بمساهماتهم في صندوق كوفيد 19 لم يفعلو ذلك طمعا في الاستفادة من الإعفاء الضريبي، وإنما كواجب وطني وإنساني اقتضاه ظرف استثنائي بامتياز.

وتذكرنا هذه النازلة بما وقع في فرنسا خلال منتصف العام الماضي، على إثر الحريق الذي شب في كتدرائية نوتردام، حين انبرى العشرات من الأثرياء والشركات الكبرى الفرنسية والدولية لجمع تبرعات فاقت قيمتها مليار أورو من أجل ترميم الكنيسة التاريخية، وهو ما أثار جدلا واسعا حول «الامتيازات الضريبية» المصاحبة لتلك التبرعات، وعلق عليها الكاتب الفرنسي أوليفيي بوغيول بتغريدته الساخرة «فيكتور هوغو يشكر المتبرعين الكرام المستعدين لإنقاذ كاتدرائية نوتردام، ويقترح عليهم أن يفعلوا الشيء نفسه مع البؤساء». وفي ظل تصاعد الجدل، اضطر عدد كبير من الأثرياء، وعلى رأسهم رئيس مجموعة كيرينغ للمنتجات الفاخرة فرنسوا هنري بينو، إلى إعلان التخلي عن هذا الامتياز الضريبي. فهل يحذو المغاربة حذوهم؟